

## ملخص تنفيذي

يتناول التقرير عرضاً موجزاً لأهم تطورات الاقتصاد العراقي المتضمنة العديد من المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية المحلية بما في ذلك النمو الاقتصادي، والتضخم والموازنة العامة، وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، إلى جانب تنمية البنى التحتية.

إذ شهد الاقتصاد العراقي تراجع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال المدة (2014-2017) من (-15.2%) عام 2014 ليصل إلى (-25%) بسبب الأزمة المالية وزيادة النفقات العسكرية لمحاربة إرهاب داعش، وعاد معدل النمو إلى الارتفاع عام 2017 ليصل إلى (2%). هذا التراجع في معدلات النمو خلال المدة المدرسة يعود إلى تراجع معدلات نمو بعض الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج لاسيما الأنشطة (السلعية، التوزيعية، الخدمية) لتحقيق نسب مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (-23.6%) و (-7.2%) و (-7.6%) على التوالي. إما بخصوص الدخل القومي بالأسعار الجارية فقد انخفض من (237554) مليار دينار عام 2014 ليصل إلى (183609.5) مليار دينار عام 2016، مما أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي من (6.6) مليون دينار عام 2014 ليصل إلى (5.1) مليون دينار عام 2016.

إما في مجال المالية العامة فتشير البيانات إلى انخفاض إجمالي الإيرادات العامة من (105609.8) مليار دينار عام 2014 لتصل إلى (77335.9) مليار دينار عام 2017، هذا الانخفاض نتيجة انخفاض مجمل مكونات الإيرادات لاسيما النفطية منها فبعد أن كانت (97072.4) مليار دينار عام 2014 انخفضت لتسجل (65071.9) مليار دينار عام 2017.

إما أجمالي النفقات فقد انخفضت من (115937.8) مليار دينار عام 2014 لتصل إلى (75490.1) مليار دينار عام 2017 بسبب انخفاض مكوناتها ومنها النفقات التشغيلية التي انخفضت من (80412.1) مليار دينار عام 2014 لتصل إلى (59025.7) مليار دينار عام 2017، إما النفقات الاستثمارية فقد انخفضت من (35525.7) مليار دينار لتصل إلى (16464.5) مليار دينار ولنفس المدة. إما على صعيد برامج الاستثمار الحكومي، فقد سجلت التخصيصات السنوية انخفاضاً من (54552) مليار دينار عام 2014 لتصل إلى (16464.5) مليار دينار عام 2017.

إما تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية فقد انخفض من (55837.4) مليار دينار عام 2014 ليصل إلى (28703.1) مليار دينار عام 2016. ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض الاستثمارات الحكومية بمجمل مكوناتها والتي تراكمت معها انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة لانخفاض أسعار النفط.

وفيما يتعلق بأهم التطورات النقدية ومن خلال تحليل تطور السيولة المحلية فقد انخفض عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) من (72692) مليار دينار عام 2014 ليصل إلى (71161) مليار دينار عام 2017، إما عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) فقد سجل انخفاضاً فبعد أن كان (90728) مليار دينار وصل إلى (89441) مليار دينار خلال نفس المدة المدروسة، واستمر البنك المركزي بمراقبة التطورات الحاصلة في المستوى العام للأسعار بغية تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية وإبقاء التضخم عند مستويات منخفضة بحيث لا تتعدى المرتبة العشرية الواحدة. ليسجل معدل التضخم انخفاضاً من (2.2%) عام 2014 ليصل إلى (0.2%) عام 2017، ويرجع هذا إلى التغيرات الحاصلة في أغلب مكونات الأقسام الرئيسية لسلة أسعار المستهلك.

إما على صعيد أسعار السياسة النقدية فقد خفض البنك المركزي سعر الفائدة (سعر السياسة) البالغة (6%) عام 2014 لتصل إلى (4%) عام 2017، كجزء من سياسته النقدية الهادفة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض كلفة الأموال على المصارف لتحفيزها على تقديم التمويل للأنشطة الاقتصادية المختلفة بأسعار معقولة.

إما بالنسبة إلى سعر صرف الدينار العراقي فقد سجل انخفاض في قيمة الدينار إزاء الدولار في السوق الرسمي (نافذة البنك) فبعد أن كان سعر الصرف في عام 2014 (1166) دينار/ دولار ارتفع ليصل إلى (1190) دينار لكل دولار في عام 2017.

وعلى صعيد تطورات ميزان المدفوعات فقد سجل انخفاضاً من (39874.5) مليون دولار عام 2014 ليصل إلى (8115.8) مليون دولار عام 2017، والناجم عن انخفاض أغلب مكوناته.

إما التجارة الخارجية فقد أظهرت مؤشرات أدائها انخفاضاً، إذ سجلت الصادرات الكلية انخفاضاً من (98539.3) مليار دينار عام 2014 لتصل إلى (70950.1) مليار دينار عام 2017.

إما بالنسبة للاستيرادات فقد حققت انخفاضاً من (43261.7) مليار دينار عام 2014 لتصل إلى (37361.2) مليار دينار عام 2017.

وعلى صعيد تنمية البنى التحتية فقد سجل نشاط الكهرباء لاسيما في كمية إنتاج الطاقة الكهربائية ارتفاعاً من (9134) ميكا واط عام 2014 ليصل إلى (11962) ميكا واط عام 2017، وعلى الرغم من هذا الارتفاع في الإنتاج إلا إن إجمالي الطاقة المباعة حسب أصناف المستهلكين قد سجلت انخفاضاً خلال المدة من (42431132) م.و.س لتصل إلى (40770622) م.و.س.

إما بالنسبة لنشاط الماء الصافي فقد انخفضت كمية الماء الصافي المنتج من (13.9) مليون م<sup>3</sup>/يوم لتصل إلى (13.8) مليون م<sup>3</sup>/يوم، ويرجع السبب إلى قدم المحطات والشبكات الناقلة، وزيادة النمو السكاني مما يحد من زيادة نسبة التغطية للمياه.

أما نشاط الصرف الصحي فقد شهد تحسناً من خلال زيادة نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري (العامة والمشاركة) فبعد سجلت (31.8%) عام 2014 ارتفعت لتصل إلى (34.6%) عام 2017، وهذا يعود إلى زيادة عدد محطات المعالجة المركزية والوحدات من (43) عام 2014 لتصل إلى (54) عام 2017، فضلاً عن زيادة محطات الضخ من (1066) لتصل إلى (1282) لنفس المدة.

لذا فإن البنى التحتية لا ترتقي إلى مستوى الطموح إذ لا يزال هنالك الكثير من المعوقات والتي تحد من فاعلية هذه الأنشطة في تلبية متطلبات الطلب البشري والنشاط الاقتصادي، الأمر الذي ينعكس على زيادة الأعباء على كاهل المواطنين بصورة كلف مالية إضافية بغية تأمين هذه الخدمات بالحد الأدنى.

## المقدمة

انطلاقاً من أهمية تحليل واقع مسيرة الاقتصاد العراقي ومتابعة تطور حركة المؤشرات والمتغيرات الإجمالية والقطاعية فيه وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على أداء مجمل الأنشطة الاقتصادية، دأبت دائرة السياسات الاقتصادية والمالية في وزارة التخطيط على إعداد هذا التقرير سنوياً ليتضمن آخر المستجدات الحاصلة في العراق من خلال التحليل العلمي للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية والخاصة بأداء الاقتصاد الكلي وهو ما يساهم في إعطاء صورة واقعية لمختلف محاور الاقتصاد العراقي وإجراء التحليل المعمق لمجمل عملية التنمية والبناء الاقتصادي التي ستساعد المخططين ومتخذي القرار نحو إجراء المزيد من الإصلاحات والتغييرات الهيكلية في الشأن الاقتصادي وتهيئة المناخ المناسب لديمومة الانفتاح على العالم الخارجي والاندماج معه وتحرير التجارة الخارجية وفسح المجال إمام القطاع الخاص ليلعب دوره الأساسي إلى جانب القطاع العام في إدارة الاقتصاد العراقي.

لقد قسم التقرير إلى (7) فصول تناول **الفصل الأول** مؤشرات أداء الاقتصاد العراقي الكلية وبشكل خاص المؤشرات الاقتصادية للنتائج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية وتطور الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة فضلاً عن توزيع الناتج حسب الملكية إلى القطاعين العام والخاص.

إما **الفصل الثاني** فقد تناول دراسة قطاع المالية العامة إذ ركز التقرير على تحليل إجمالي الإيرادات والنفقات العامة بشقيها التشغيلية والاستثمارية، واختص **الفصل الثالث** بتحليل واقع الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص بشقيه المحلي والأجنبي وتكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد العراقي. وجاء **الفصل الرابع** لدراسة تحليل مؤشرات عرض النقد وسعري الصرف والفائدة والقطاع المصرفي والعوامل المؤثرة فيها فضلاً عن تناول مؤشرات التضخم وحركة الأسعار في الاقتصاد العراقي ومؤشرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

إما **الفصل الخامس** فقد خصص لدراسة ميزان المدفوعات، وتناول **الفصل السادس** تحليل تجارة العراق الخارجية مسلطاً الضوء على تطور حجم الصادرات والاستيرادات فضلاً عن أهم الشركاء التجاريين للعراق وتوزيع الصادرات السلعية.

ولأهمية قطاع البنى التحتية فقد تم تناوله في **الفصل السابع** مركزاً على ثلاثة محاور رئيسية تمثلت في قطاع الطاقة الكهربائية وقطاع النقل وقطاع الماء والصرف الصحي.